مكاتفة
mukatafa

الأنظمة واللوائح التشريعية في المملكة وتأثيرها على قطاعات الأعمال: نظرةٌ على قطاع التجزئة

إعداد وتقديم شركة مكاتفة للاستشارات بالتعاون مع شركة «باين آند كومباني»

نشر في يناير 2022م
جميع الحقوق محفوظة لمكاتفة وشركة «باين آند كومباني»

مكاتفة
مبنى نافا (وحدة رقم 18)
7885 – شارع التخصصي
حي الرحمانية
ص.ب 12343 الرياض – 2991

info@mukatafa.com

BAIN & COMPANY

مع تجاوز قطاع التجزئة وتعافيه من الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد- 19، عملت شركة مكاتفة للاستشارات مع شركة «باين آند كومباني» على الخروج بهذه الدراسة الاستقصائية للعام 2021م، والتي تهدف إلى تقييم المشكلات التنظيمية التي قد تعيق قطاع التجزئة من العودة إلى النمو والتطور.

والغرض من هذه الدراسة التي تناولت في البحث، الأنظمة واللوائح التنظيمية في المملكة، هو تقديم توصياتٍ من شأنها تمكين القطاع من المساهمة بصورةٍ أفضل في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

المحتويات

02 معالم بارزة
04 كلمة المؤسس والرئيس التنفيذي
06 قراءة تحليلية للأنظمة واللوائح التشريعية
08 حول هذه الدراسة
09 التحديات الرئيسية
13 الموارد البشرية والتراخيص
15 تسجيل المنتجات والجمارك والضرائب والزكاة
17 عمليات الإيجار والتجزئة والتجارة الإلكترونية
19 نمو قطاع التجزئة
22 استطلاع رأي القطاع الخاص
24 فريق المشروع
25 حول مكاتفة
26 مسرد

إضاءات

قطاع التجزئة

المركز 2

يحتل قطاع التجزئة المركز الثاني بين القطاعات غير النفطية إسهاماً في الناتج المحلي الإجمالي.

المركز 1

يعد القطاع أكبر جهة توظيفاً في القطاع الخاص بواقع 523,353 وظيفة (الربع الثالث من 2021م).

ما بعد كوفيد-19

66%

عانت 66% من الشركات من التراجع في عام 2020م مقارنة بعام 2019م.

50%

بلغت نسبة التفاؤل 50% بتحقيق نتائج أفضل في عام 2021م مقارنةً بعام 2020م.

57%

يرون أن تعويض «ساند» كان ضروريًا.

تطوير الأنظمة

80%

ترغب 80% من الشركات في تحسين أطر العمل.

التحديات

التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع:
- الضرائب والرسوم، و«ارتفاع تكاليف التشغيل».
- عدم الاستقرار في الأنظمة.
- التوطين.

الموارد البشرية

الموارد البشرية الأكثر تعرضاً لتغير التنظيمات.

مشاركة تجار التجزئة

«لا للمزيد من عمليات التوطين لمدة عامين»

التغييرات التنظيمية اللازمة للتعافي في مرحلة ما بعد كوفيد

هناك ما يدعو للتفاؤل.

الأمير وليد بن ناصر آل سعود
المؤسس والرئيس التنفيذي - مكاتفة

تركت جائحة كوفيد-19 آثاراً مزعجة على قطاع التجزئة في المملكة؛ حيث عانى أكثر من 60% من تجار التجزئة من تراجع كبير في العائدات في عام 2020م مقارنة بالعام الذي سبقه، وبما أن قطاع التجزئة هو ثاني أكبر القطاعات مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، فقد أدى هذا إلى انكماشٍ في اقتصاد المملكة في حينه. وكانت هذه إحدى النتائج التي توصلت لها الدراسة المعمقة التي أجريناها مؤخرًا بالتعاون مع شركة «باين آند كومباني» المتخصصة في استراتيجيات التجزئة، والتي استهدفت كبار تجار التجزئة السعوديين.

إلا أن هناك مؤشرات كانت تدعو للتفاؤل، حيث أعرب أكثر من نصف المشاركين في الدراسة عن ثقتهم بأن نتائج 2021م ستكون أفضل من نتائج عام 2020م.

وأيًّا كان الإطار الزمني الذي توقعه المشاركون في الاستطلاع، فقد كان هناك شبه إجماعٍ على ضرورة التعجيل في التعافي؛ إذ خلصت المقترحات إلى الحاجة لإجراء بعضٍ من التحسينات الأساسية في التشريعات داخل إطار بيئة الاعمال. فالمشاكل المتعلقة بالضرائب والرسوم، وعدم ثبات الأنظمة بسبب استمرار توقع تغيرها، إلى جانب ضغوط توطين الوظائف تعد أكبر التحديات الرئيسية التي تعيق نمو القطاع.

وبيّنت الدراسة حرص قادة القطاع الخاص على إشراكهم في عملية تطوير التشريعات، وعن رغبتهم في توصيل صوتهم وبناء علاقات قائمة على التعاون مع واضعي الأنظمة، ليقفوا كتفًا بكتفٍ إلى جانب القطاع العام في تحقيق أهداف رؤية 2030.

تجار التجزئة كتفاً بكتف مع القطاع العام.

ويتطلع تجار التجزئة إلى الوقوف كتفًا بكتفٍ مع القطاع العام، وهذا هو الغرض الرئيسي من تأسيس «مكاتفة»، وهو في الواقع المعنى الدقيق لاسم شركتنا.

لقد أدركنا في مستهل المرحلة الثانية من برنامج التحول الوطني أن القطاع الخاص يفتقر إلى الجاهزية للاستفادة من رؤية 2030، واتضح قصور أدواته في الوصول إلى الهدف الموحد الذي وضعته الدولة.

ولعل قطاع التجزئة هو القطاع الأبرز من بين جميع القطاعات الاستراتيجية في المملكة من حيث إمكاناته وقدرته على تحقيق أهداف رؤية 2030، فإلى جانب إسهامه الاقتصادي الذي بلغ (مع قطاع الجملة) ما يقرب من 2,976 مليار ريال سعودي وفقًا لتقرير البنك الدولي، فهو كذلك أكبر جهة توظيفٍ في القطاع الخاص؛ إذ وفر 523,353 وظيفةً في الربع الثالث من عام 2021م وفقًا للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، كما أنه أكبر جهة عملٍ توظيفاً للمرأة في السعودية. وتشير أحدث الدراسات التي أجراها البنك الدولي إلى أن نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل قد ارتفعت من 17.7٪ في الربع الثاني من عام 2016م إلى 33.2٪ في الربع الرابع من عام 2020م، وتعود نسبةٌ كبيرةٌ من هذا النمو إلى قطاعي التجزئة والضيافة. ومع ما لديه من تداخل مع قطاع الترفيه؛ فإن من المتوقع أن يحدث ذلك فارقًا كبيرًا في تحقيق الأهداف الخاصة بتحسين جودة الحياة وفق رؤية 2030.

من أجل ذلك، قررت «مكاتفة» البدء بالتركيز على قطاع التجزئة، ونجحت في جمع قادة القطاع معاً لأول مرة لمناقشة العقبات المشتركة التي يواجهها القطاع، مع التركيز على احتياجات النمو والتكاليف، وسبل ممارسة الأعمال.

وقد اتبعنا برنامجًا استندنا فيه على عقد حوارات مباشرةٍ مع الرؤساء التنفيذيين، إلى جانب إجراء دراسةٍ إحصائيةٍ للشركات العاملة في القطاع لإعداد هذا التقرير.

إن دورنا اليوم كداعمٍ للقطاع، يتركز في العمل على توفير بيئة عمل أكثر انسجاماً؛ من شأنها تحقيق الربح للجميع؛ للقطاعين العام والخاص، والمجتمع السعودي ككل، ونضع بين أيديكم هذا التقرير لعله يوضح الصورة.

وليد بن ناصر آل سعود
المؤسس والرئيس التنفيذي - مكاتفة

دراسة معمقة للأنظمة واللوائح التشريعية

لقطاع التجزئة دورٌ حيويٌّ لدى المجتمع السعودي، لا من حيث مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل فحسب، بل كذلك من حيث دوره الفاعل في تحقيق أهداف رؤية 2030 الخاصة بتحسين جودة الحياة.

والغرض من هذه الدراسة التي أجرتها «مكاتفة» وشركة «باين آند كومباني» هو المساهمة في النجاح المستدام لهذا القطاع، من خلال مراجعة وتحليل المنظومة التشريعية، والتعرف على ما فيها من مؤثرات تحد من نمو القطاع، وتقديم بعض التوصيات للتغلب عليها.

ريال
2,976 مليار
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

523,353
موظفًا في القطاع

لقد أصبح قطاع التجزئة خلال العقود الأخيرة عنصرًا متزايد الأهمية في نسيج المجتمع السعودي، لا من حيث الإيرادات التي يدرّها وحسب، بل كذلك نظرًا إلى ما فيه من أبعاد اجتماعية، ودوره في تحقيق الرفاه، وما يقدمه من خبرات عملية، وفرص وظيفية، ومساهمته في تحسين جودة الحياة وتمكين المواطنين، إلى جانب مساهمته في بناء اقتصادٍ مزدهرٍ، يقوم على التنوع، ويحد من اعتماد المملكة على النفط، وهذه في مجملها من الأهداف الرئيسة لرؤية 2030.

كما لا يجب إغفال قدرة هذا القطاع على جذب العلامات التجارية العالمية، وتعزيزه فرص بناء علامات تجارية محلية كبيرة للمنتجات والصناعات السعودية.

والمملكة العربية السعودية في الواقع متقدمةٌ على معظم الدول في تجارة التجزئة؛ إذ تستند إلى سوق استهلاكية كبرى مرشحة إلى تحقيق نمو هائل، يمكّنُها من استيعاب أكثر وأكبر العلامات التجارية حول العالم.

القطاع ورؤية 2030

«قطاع التجزئة عنصرٌ أساسيٌّ في تحقيق أهداف رؤية 2030 المتمثلة في بناء مجتمعٍ حيويّ واقتصادٍ مزدهر».

التراخيص والتصاريح	الموارد البشرية	تسجيل المنتجات	الجمارك والضريبة والزكاة	الإيجار ومسائل أخرى	التجارة الإلكترونية	نمو القطاع
وزارة التجارة وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الدفاع المدني	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان الهيئة العامة للإحصاء	الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة الهيئة العامة للغذاء والدواء سابر هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وزارة التجارة وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان	هيئة الزكاة والضريبة والجمارك هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وزارة المالية وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان وزارة التجارة	الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة الهيئة العامة للغذاء والدواء هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وزارة التجارة وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان الدفاع المدني هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة وزارة المالية	وزارة الاستثمار وزارة السياحة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وزارة الثقافة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان وزارة المالية الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)

الأنظمة واللوائح والمنصات والوزارات والهيئات المسؤولة
* راجع قائمة المصطلحات للتعرف على الاختصارات

حول الدراسة

75

شاركت 75 شركة من قطاع التجزئة في الدراسة.

شاركت 75 شركة إجمالًا في هذه الدراسة المعمقة (الاستطلاع)، وكان أكثر من 40% منها من الشركات الكبيرة التي تُشغِّل (أكثر من 1,000 موظف). أما شريحة البقالات التموينية، فقد كان أكثر من 40% من المشاركين هم من الشركات متوسطة الحجم التي يعمل لديها ما بين (50-249 موظفًا).

وكان أكبر القطاعات المشاركة: قطاع المطاعم (49%)، ثم قطاع التجارة الإلكترونية (20%)، فقطاع المقاهي (17%).

المشاركون في الاستطلاع على أساس القطاعات

%49

من المشاركين هم من قطاع المطاعم

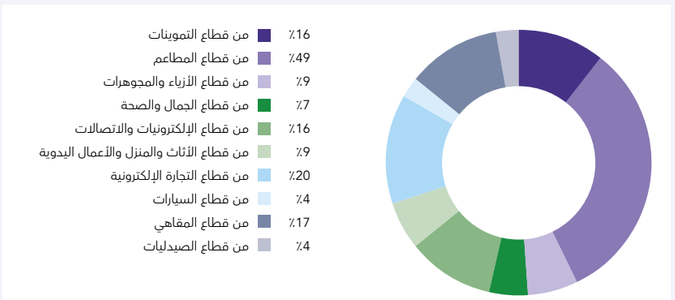

المشاركون في الاستطلاع على أساس حجم الشركة

%43

من المشاركين في الاستطلاع من شركات بها أكثر من 1,000 موظف

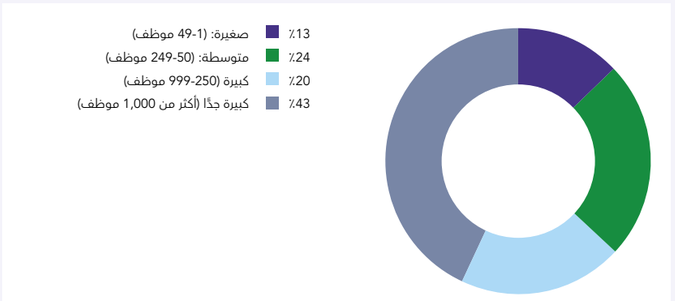

التحديات الرئيسية لقطاع التجزئة

لا شك في أن تداعيات جائحة كوفيد-19 كانت هي العامل الأكبر الذي أثر سلباً على إيرادات قطاع التجزئة على مدار الـ 18 شهرًا التي سبقت هذه الدراسة، كما هو الحال بالنسبة لغالبية الشركات في القطاعات الأخرى. إلا أن هذا الاستطلاع يركز إلى حدٍّ كبير على التأثير في المدى البعيد، حيث تتوقع معظم شركات التجزئة أن تتعافى نتائجها المالية لتعود إلى مستويات ما قبل كوفيد في مرحلةٍ ما قريبةٍ حسبما قال البعض، في حين يرى البعض الآخر أن التعافي سيكون أبطأ، على أن الغالبية اتفقت على أن الأنظمة واللوائح الحكومية لا تدعم نمو الأعمال بما فيه الكفاية.

المنظومة التشريعية ورؤية 2030

%80

يوافقون على أنه يجب تحسين المنظومة التشريعية من أجل تحقيق أهداف رؤية 2030.

%57

من المشاركين يرون أن المنظومة التشريعية لا تدعم نمو أعمالهم بصورةٍ فاعلة.

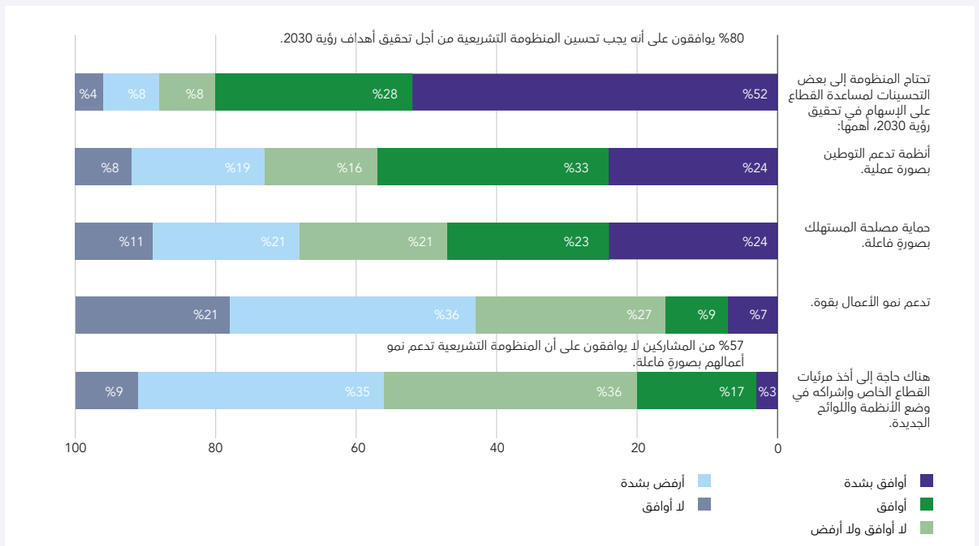

التحديات الرئيسية لقطاع التجزئة (تتمة)

وفقًا للمشاركين هناك ثلاث مسائل أساسيةٍ في الأنظمة واللوائح التشريعية يوصى بتحسينها لتمكين القطاع من تحقيق أهداف رؤية 2030، وهي:

- الضرائب والرسوم الحكومية، وارتفاع التكاليف التشغيلية.
- عدم استقرار الأنظمة والتشريعات.
- زيادة متطلبات التوطين، وصعوبة إدارة المواهب.

الضرائب والرسوم الحكومية وارتفاع التكاليف التشغيلية:

- الضرائب والرسوم والغرامات (كضريبة القيمة المضافة ورسوم العمل) تضعف القوة الشرائية.
- زيادة المصاريف التشغيلية تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الكلية.
  - ارتفاع تكاليف سلاسل الإمداد تبعاً لارتفاع التكاليف الكلية، وارتفاع أسعار السلع المستوردة، وارتفاع تكلفة الشحن.
  - ارتفاع التكاليف التنظيمية كرسوم رخص العمل، ورسوم تجديد الإقامة، والرسوم البلدية.

ملاحظات محددة من رؤساء تنفيذيين لعددٍ من أكبر شركات التجزئة في المملكة:

عدم استقرار الأنظمة والتشريعات.

الإرباك الذي تسببه الأنظمة مع كثرة تغيرها.

«سرعة تغير الأنظمة الحكومية دون منح الأطراف المعنية المرونة والوقت الكافي لتطبيقها.»

التنظيمات التعسفية تزيد من المتاعب التي يواجهها القطاع. (توطين المراكز التجارية (المولات) وعدم وجود استثناءات لموظفي المكاتب الخلفية).

كثرة الجهات الحكومية التي يجب التعامل معها

«سياسات حكومية متطلبة جدًّا بعد جائحة كورونا، ومتطلبات من العديد من الجهات الحكومية في وقتٍ واحد».

«عدم وجود مرجعية واضحة محددة لقطاع المطاعم الفاخرة».

زيادة متطلبات التوطين وصعوبة إدارة المواهب.

الفرض القسري للتوطين

«مطالب صعبة التنفيذ فيما يخص توطين الخطوط الأمامية دون التدرج المناسب».

«التوطين يضيف تعقيدات إدارية لدى محاولة ادخال العمالة الماهرة إلى البلاد».

استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها

«تحتاج الكوادر الوطنية إلى تدريب أفضل».

«التوطين وإيجاد الموظف السعودي المستدام المناسب».

«السرعة في دوران عجلة التوطين».

التحديات الرئيسية لقطاع التجزئة (تتمة)

كما صنفت الدراسة المجالات التي خضعت للتنظيم، وفق آراء المشاركين ما بين مفرطة في التنظيم، أو لم تنل حقها الكافي من التنظيم، ودعت إلى تقديم المسائل التنظيمية التي ينبغي التعامل معها أولاً.

مفرطة التنظيم مقابل ناقصة التنظيم

61%

من المشاركين يعتقدون أن الموارد البشرية تتعرض للكثير من تغير التنظيمات.

23%

من المشاركين يعتقدون أن عقود الإيجار ينقصها التنظيم.

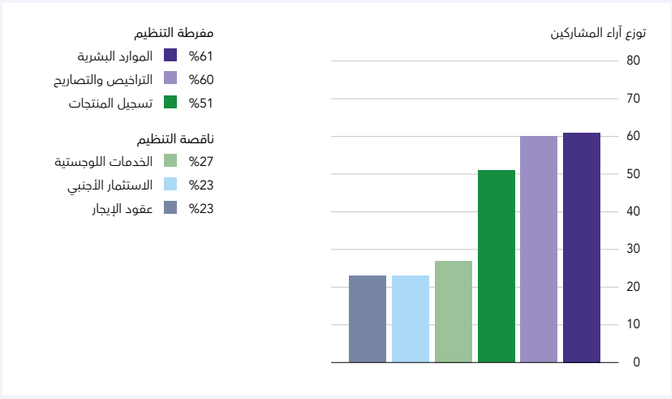

أولوية التغيير

59%

من المشاركين يرون أولوية إصلاح الأنظمة الخاصة بالموارد البشرية

56%

من المشاركين يرون أولوية تطوير أنظمة التراخيص والتصاريح.

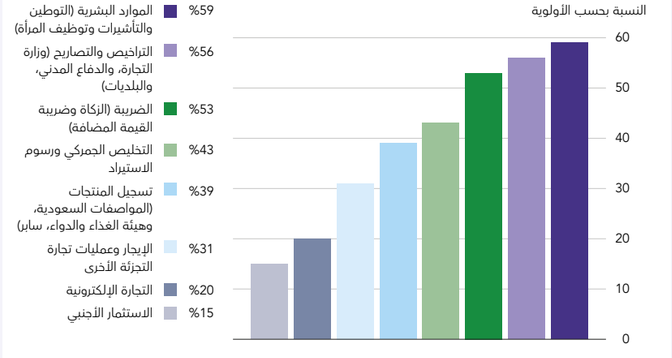

التركيز على الموارد البشرية والتراخيص

يرى المشاركون إن الإصلاحات في اللوائح المنظمة للموارد البشرية والتراخيص والتصاريح ستكون ذات فائدة كبيرةٍ لقطاع التجزئة.

47%

يطالبون بمواءمة أنظمة العمل للرجال والنساء.

وكانت التغييرات على أنظمة التوطين، واستحداث نظام جديد للتحذير، قبل توقيع غرامات عدم الامتثال للأنظمة هي التحسينات المطالب بها أكثر في فئاتها، وفقًا للدراسة التي أجريناها.

أهم التغييرات المطالب بها:

- تغيير أنظمة وسياسات التوطين.
- استحداث نظام للتحذير قبل إصدار العقوبات.

الإصلاح التنظيمي للموارد البشرية

81%

يرحبون جدًا بتخفيض تكاليف العمالة الأجنبية عند عدم توافر البديل السعودي.

80%

يدعون إلى إطالة مهلة تطبيق أنظمة التوطين عند ندرة الكفاءات.

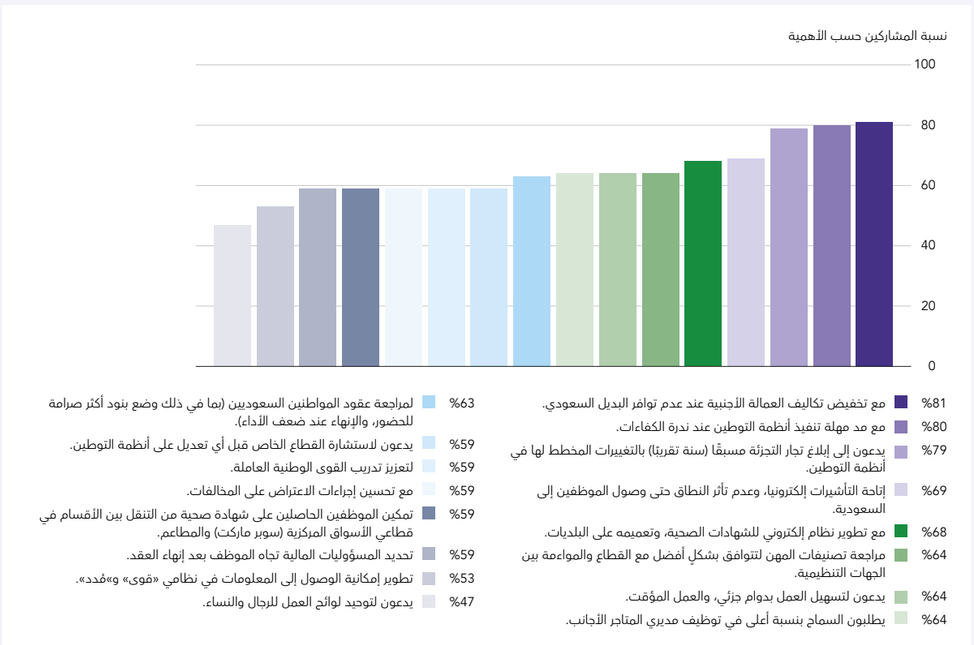

التركيز على الموارد البشرية والترخيص (تتمة)

الإصلاحات في التراخيص والتصاريح

79%

يعتقدون أنه يجب توجيه تحذيرات قبل توقيع غرامات عدم الامتثال.

79%

يعتقدون أنه لا ينبغي إيقاف المتاجر عن العمل إلا لأسباب جوهرية مؤكدة.

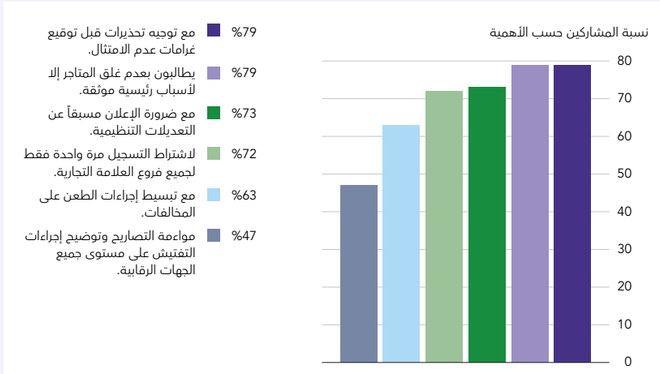

التركيز على تسجيل المنتجات والجمارك والضريبة والزكاة

وفقًا للدراسة التي أجريناها فالإصلاحات التنظيمية التي تخص تسجيل المنتجات والجمارك والضريبة والزكاة ستكون مفيدة للغاية لقطاع التجزئة لتمكينه من تحقيق هدف رؤية 2030.

أهم الإصلاحات التنظيمية المطلوبة:

- خفض رسوم تسجيل المنتجات.
- الإشعار المسبق بتغيُّر المواصفات.
- تخفيض ضريبة القيمة المضافة على السلع الأساسية.

70%

من المشاركين يرون أنه ينبغي تخفيض ضريبة القيمة المضافة على السلع الأساسية.

التركيز على تسجيل المنتجات والجمارك والضرائب والزكاة (تتمة)

التحسينات المطلوبة في تسجيل المنتجات

%67
يرون أنه ينبغي تخفيض تكلفة تسجيل المنتجات.

%44
يدعون لمواءمة المتطلبات والمعايير ومطابقته وتوضيحها على مستوى مختلف الهيئات.

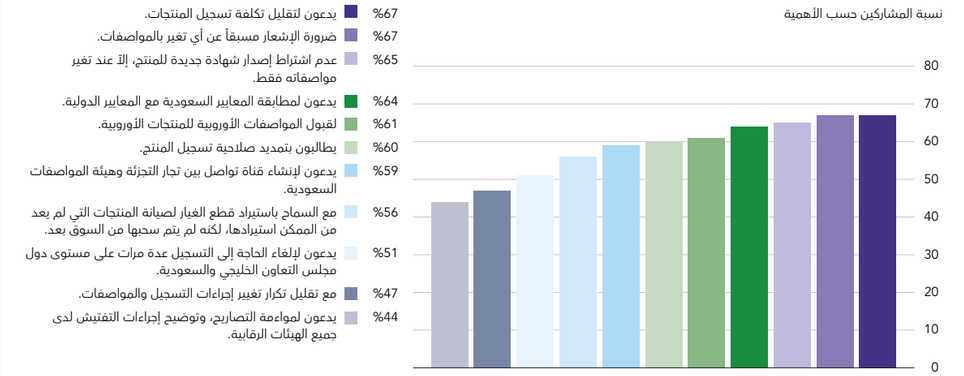

الإصلاحات الجمركية والضريبية وهيئة الزكاة

%67
يرون أن ضريبة القيمة المضافة ينبغي تحصيلها عند نقطة البيع وليس عند الاستيراد.

%45
يرون أنه ينبغي السماح بتصدير وإعادة استيراد المعدات المستخدمة لأغراض الصيانة

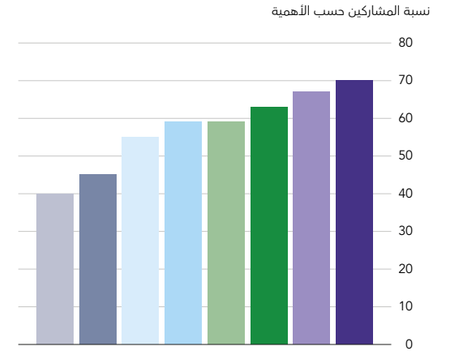

التركيز على عقود الإيجار، تجارة التجزئة، والتجارة الإلكترونية

كان المشاركون أكثر انقساماً حول الإصلاحات التنظيمية المحتملة فيما يخص التأجير والتشغيل والتجارة الإلكترونية، وعكست الردود تنوع متطلبات مختلف القطاعات الفرعية.

فيما يتعلق بإصلاح الإيجارات، فإن ما يزيد قليلاً عن نصف المستجيبين سيعطون الأولوية للنظر بغير تحيز لشكاوى المستهلكين، مع إجراءات طعنٍ واضحة. وفيما يتعلق بالإصلاح التنظيمي للتجارة الإلكترونية، فإن نسبة مماثلة ستعطي الأولوية لتقليل أوقات استرداد بطاقة الائتمان إلى أقل من 14 يومًا الحالية.

أهم التغييرات التنظيمية الموصى بها:

- إجراء محايد وعادل لشكاوى المستهلكين وإجراءات للطعن عليها.
- تقليل مدة تحصيل المبالغ المدفوعة بالبطاقات الائتمانية إلى أقل من الفترة الحالية وهي 14 يومًا.

+%56
يرون إعطاء الأولوية للتعامل بحيادية مع شكاوى المستهلكين.

إصلاح عمليات الإيجار والتجزئة

%53
مع إعطاء الأولوية لتبسيط لوائح الإعلان والترويج.

%52
يؤيدون السماح لتجار التجزئة بإنهاء عقد الإيجار إذا لم يكن ذلك مربحًا.

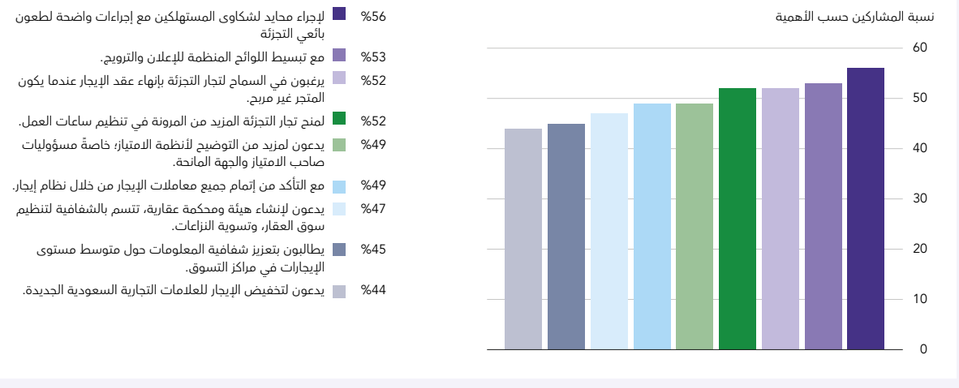

التركيز على عقود الإيجار، وتجارة التجزئة، والتجارة الإلكترونية (تتمة)

إصلاح التجارة الإلكترونية

59%

يعطون الأولوية لتقليل المدة لاسترداد مبالغ بطاقات الائتمان بعد إلغاء الطلب عن المدة الحالية وهي 14 يومًا.

57%

يريدون تسريع تنمية المناطق الحرة.

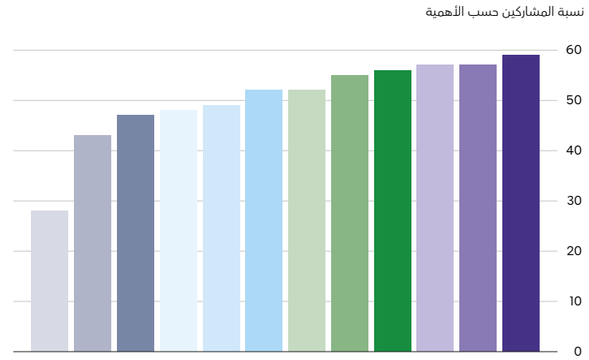

- 59% مع تقليل فترة الـ 14 يوما التي يسمح فيها باسترداد مبالغ بطاقات الائتمان بعد إلغاء الطلب.
- 57% التأكد من التزام المنتجات المستوردة المشتراة عبر الحدود بنفس المواصفات التي تلتزم بها المنتجات المشتراة محليًا.
- 57% مع تسريع تطوير المناطق الحرة.
- 56% السماح بالتعامل مع المنتجات المرتجعة، باعتبارها «مدفوعة الضرائب» لتجنب السداد مرتين.
- 55% مع تطوير مستودعات عالية الجودة تتناسب واحتياجات التجارة الإلكترونية.
- 52% لضمان سلاسة حركة الشحن داخل المناطق الحرة وخارجها، مع توحيد عملية دفع الرسوم وضريبة القيمة المضافة.
- 52% يدعون إلى التأكد من أن العلامات التجارية العالمية تقوم بتصدير منتجاتها إلى السعودية بنفس سعر الأسواق الأخرى.
- 49% لإزالة الحد الأدنى، أو إضافة طابع جمركي على جميع واردات التجارة الإلكترونية لمواءمة الرسوم عليها بضريبة القيمة المضافة.
- 48% مع تحديد مسؤولية السوق والبائع فيما يتعلق بشكاوى العملاء.
- 47% مع السماح بإصدار تأشيرات لخبراء التجارة الإلكترونية لنقل المعرفة إلى الكفاءات المحلية.
- 43% لمساعدة البائعين المحليين على التطور.
- 28% مع السماح لشركات التجارة الإلكترونية بتخزين البيانات خارج المملكة.

نمو قطاع التجزئة

+50%

من الشركات توقعت ارتفاع إيرادات 2021م مقارنةً بعام 2020م

33%

من الشركات كانت أكثر حذرًا ولم تتوقع التعافي إلا في 2022-2023م

هناك العديد من برامج الدعم المهمة والفاعلة التي وضعتها الدولة للتخفيف من آثار الانكماش الاقتصادي الناجم عن الجائحة، إلا أنه رغم وجودها فقد عانى ما يقرب من ثلثي المشاركين في الدراسة الاستقصائية من تراجع الإيرادات في عام 2020م مقارنة بعام 2019م، وهو اتجاهٌ عانت منه شركات الضيافة بشكلٍ أساسي، ودفع العديد منها إلى الإغلاق.

على أن الجائحة لم تؤثر على كل قطاعات الأعمال بالسلب، فقد شهدت بعض شركات التموينات، وشركات التجارة الإلكترونية تحسناً في أدائها؛ حيث استفادت من اضطرار الأشخاص إلى الحد من تناول الطعام في الخارج، والتحول إلى التسوق عبر الإنترنت.

ومع أن غالبية الشركات قد أبلغت عن انخفاض في الإيرادات بتقاريرها، إلا أن معظمها أعرب عن تفاؤله بالمستقبل؛ حيث توقع أكثر من 50% منها أن تزيد إيراداتها عام 2021م على إيرادات 2020م، في حين كان حوالي 33% منهم أكثر حذرًا، ولم يتوقعوا تحقيق التعافي الكامل إلا في 2022-2023م.

نمو قطاع التجزئة (تتمة)

الاستفادة من برنامج الدعم 2020م

57%

كان برنامج «ساند» أهم برنامج دعم حكومي.

41%

دعم رواتب الموظفين كان البرنامج الأكثر فائدة لمحلات التجزئة التي تشمل التموينات والأزياء والمجوهرات.

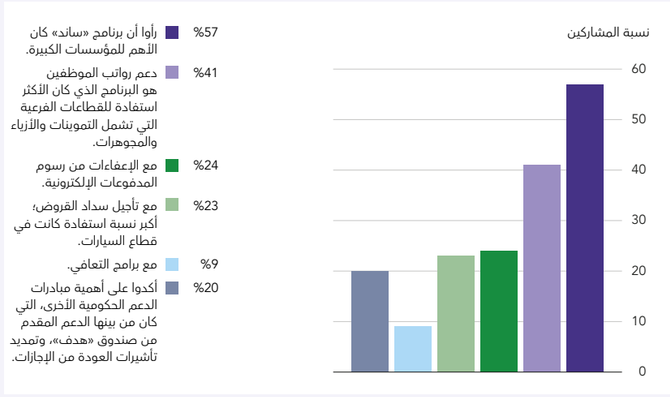

الجائحة: أرباح وخسائر

40%

انخفاض الأرباح بأكثر من 40%، حيث تراجعت إيرادات معظم المطاعم والمقاهي بأكثر من 40%.

19%

ارتفاع في الإيرادات نسبته من 1-19%، حيث نمت إيرادات عام 2020م بنسبة وصلت إلى 19% في قطاعات التجارة الإلكترونية، والتموينات، والإلكترونيات، والاتصالات.

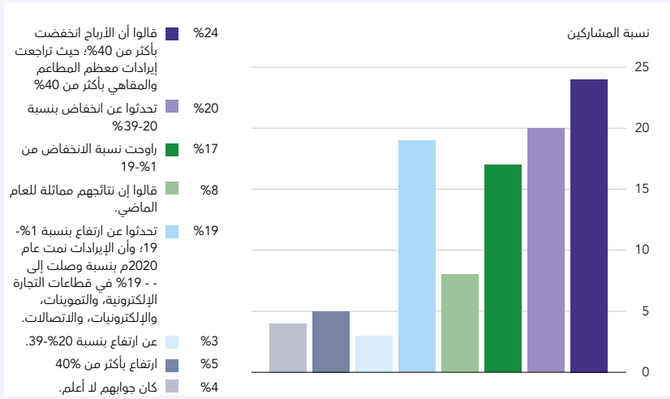

توقعات الإيرادات لعام 2021م مقابل 2020م

25%

توقع حدوث تحسن بنسبة 1-19%

8%

توقع تراجع تزيد نسبته على 40%

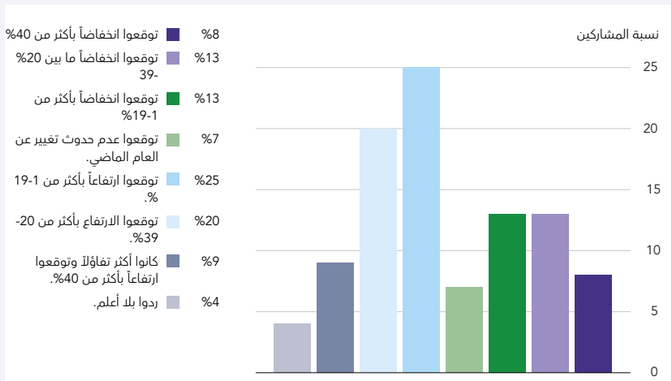

استشراف المستقبل

<50%

أكثر من 50% من المشاركين متفائلون باحتمال نمو الإيرادات في عام 2021م مقارنة بعام 2020م.

33%

يعتقد 33% من المشاركين أن الإيرادات والأرباح ستصل إلى مستويات 2019م بحلول 2022-2023م.

67%

يرى 67% من شركات التجارة الإلكترونية والسيارات والصيدليات أن الإيرادات ستنمو في عام 2021م.

ينتابهم القلق

المؤسسات الصغيرة قلقة بشأن تعافي الإيرادات في عام 2021م.

مُتَفَائِلون

قطاعات الأزياء والمجوهرات والأثاث والأعمال اليدوية تتوقع التعافي بنهاية عام 2021م.

تعافي متأخر

لا يتوقع قطاع السيارات الوصول إلى مستويات عام 2019م حتى أواخر 2024م.

33%

يتوقع 33% من المشاركين أن ينمو السوق بنسبة تراوح ما بين 2-5% في العام المقبل.

0-2%

يُتوقَّع أن يشهد قطاع التموينات نموًا سوقيًّا بنسبة 0-2% العام المقبل.

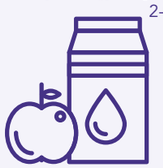

5-10%

يُتوقَّع أن يشهد قطاع المقاهي نموًا سوقيًّا بنسبة 5%-10 العام المقبل.

استطلاع آراء القطاع الخاص لتحسين المنظومة التشريعية

53%

يريدون تسهيل حصول الشركات الصغيرةوالمتوسطة على احتياجاتها من التمويل.

يمكن القول تبعاً لما خرجت به هذه الدراسة إن السبيل الأمثل للمضي قدمًا في تمكين قطاع التجزئة من النمو والمساهمة في تحقيق أهداف رؤية 2030 هو في إيجاد إطارٍ تنظيميٍّ يعزز التعاون الوثيق بين القطاعين الخاص والعام.

وإلى جانب تقييم الإصلاحات المحتملة التي اشتملت عليها دراستنا المعمقة (استطلاع الآراء)، كان العديد من كبار الرؤساء التنفيذيين الذين تحدثنا إليهم حريصين على عرض اقتراحاتهم الخاصة أيضاً.

التحسينات التشريعية اللازمة لتنمية قطاع التجزئة

63%

من مسؤولي القطاع طالبوا بإشراك القطاع الخاص في تطوير السياسات والنظم.

60%

يريدون استمرار الاستثمار في السياحة.

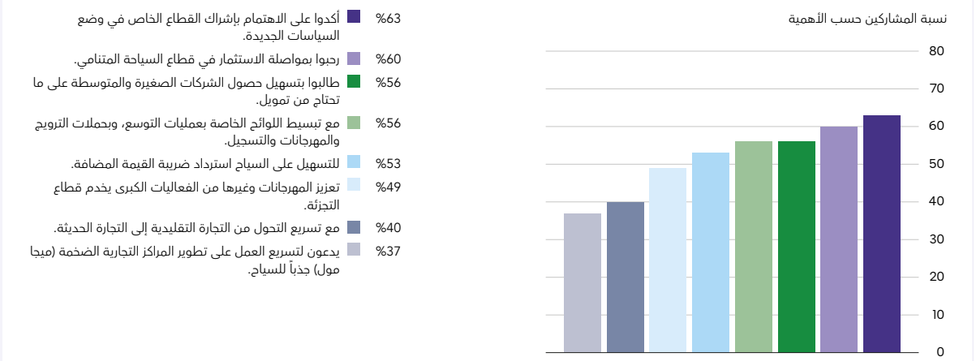

آراء المشاركين في الاستطلاع

إطار تنظيمي منظم ومنفتح

إشراك القطاع الخاص في صياغة السياسات

«ينبغي لجميع الوزارات أن تستمع بجدية إلى ملاحظات القطاع الخاص، وأن تأخذها بعين الاعتبار قبل تطبيق القوانين والتنظيمات الجديدة.»

تقديم الدعم التنظيمي

«هناك حاجة لإنشاء هيئة أو وكالة جديدة لقطاع التجزئة على غرار الهيئة العامة للترفيه لتتولى الإشراف على هذا القطاع المهم، وقيادته.»

الأيدي العاملة

«يجب علينا جميعًا تنفيذ خططنا التطويرية لضمان اكتساب زملائنا للمهارات اللازمة، ونرى أنه لا ينبغي أن يكون هناك خطط توطين جديدة لمدة عامين على الأقل».

تبني أفضل الممارسات المعمول بها في الاقتصادات المتقدمة

وضع معايير عالمية واتباعها

«نرجو تقييم ومقارنة الإجراءات التي تتبعها مختلف الهيئات والجهات في الأسواق المتقدمة/الناضجة، ثم اتخاذ نتائج هذا التقييم نموذجًا للسير عليه وتحسينه مع مرور الوقت؛ إذ إنَّ من شأن ذلك أنْ يعزز نمو قطاع التجارة الإلكترونية في المملكة، كما سيحدث آثارًا إيجابيةً مضاعفةً في الاقتصاد السعودي.»

المصدر: شركة «باين آند كومباني»

فريق المشروع

قام بهذه الدراسة الاستقصائية التي تركز على المنظومة التشريعية لقطاع التجزئة السعودي فريقٍ مشتركٍ من «مكاتفة» وشركة «باين آند كومباني». وقد جمعت الدراسة بين ريادة شركة «باين» في مجال تحليل قطاع التجزئة وخبرة «مكاتفة» في كسب التأييد في مجال الأنظمة العامة واللوائح.

رزان فرحان العقيل

مدير عام كسب التأييد - مكاتفة

تترأس رزان فريق كسب التأييد، وتقود جهود مكاتفة للحصول على التأييد فيما يتصل بتشريع الأنظمة واللوائح. كما تدير المراجعات الخاصة بالأنظمة واللوائح، إلى جانب تمثيل القطاع الخاص أمام القطاع العام، وتحرص على التأكد من مشاركة كلا القطاعين في تحديد أولويات الأنظمة واللوائح القطاعية.

د. هبة عمرو رجب

مدير أول كسب تأييد - مكاتفة

تقود هبة جهود كسب التأييد في العديد من هيئات القطاع العام بما في ذلك وزارة الاستثمار، ووزارة المالية، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، مع التركيز على الاستثمار وضريبة القيمة المضافة والنمو الاقتصادي، كما أنها تقود جهود مكاتفة في مجال الأبحاث والمقارنة والمعايير مع سفارات مجموعة العشرين في المملكة.

سيريل فابر

شريك، ورئيس السلع الاستهلاكية والتجزئة في الشرق الأوسط - شركة «باين آند كومباني»

يتولى سيريل إدارة كل ما يخص المنتجات الاستهلاكية وتجارة التجزئة، والشركات العائلية لدى باين في الشرق الأوسط، ويقدم استشاراتٍ في مجال الاستراتيجية، وتجربة العميل، وتحسين الرقمنة والأداء؛ بشكلٍ أساسيٍّ لتجار التجزئة، وشركات المنتجات الاستهلاكية.

آن لوري ملاوزات

شريكة – «باين آند كومباني»

آن لوري قيادية في تجارب العمل الاجتماعي في قطاع التجزئة العالمي والقطاع العام. تعمل مع عملاء التجزئة والتسلية والترفيه والمنتجات الاستهلاكية على الأمور ذات الصلة باستراتيجيات التحول والنمو، وتحسين الأداء، واستراتيجيات قنوات التسويق الشاملة، وتجربة العميل، والتحولات التحليلية المتقدمة.

حول مكاتفة

«مكاتفة»، شركةٌ استشاريةٌ سعوديةٌ خاصة، تركز على كسب التأييد لتطوير الأنظمة واللوائح. يتمثل هدفنا في أن نصبح أهم حلقة وصل بين القطاعين الخاص والعام، بهدف توحيدهما وتعزيز التعاون بينهما للتغلب على التحديات والعقبات في بيئة الأعمال السعودية.

غايتنا هي جمع الآراء المختلفة المتنوعة في بوتقةٍ واحدةٍ لتحقيق النفع الاجتماعي والاقتصادي للجميع. ونركز على دعم بيئة الأعمال السعودية من خلال تطوير الأنظمة واللوائح وتقديم الحلول المبتكرة لتعزيز نمو القطاع الخاص، ومواكبة تطلعات القطاع العام بما يعود بالنفع والفائدة على كلا القطاعين، وبما يحقق أهداف رؤية 2030 المتمثلة في اقتصادٍ سعوديٍّ متنامٍ ومزدهر.

مهمتنا

الجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين معًا من كافة القطاعات، وتوحيد الجهود في رصد التحديات والتعاون في مواجهتها، وإيجاد الحلول وتطوير استراتيجيتنا في كسب التأييد لفريق مكاتفة؛ لتحقيق أفضل النتائج، نحو اقتصادٍ سعودي مستدام.

رؤيتنا

نحن نصنع مستقبلاً يكون فيه الجميع فائزاً، نمكّن فيه القطاعين العام والخاص والقطاع الثالث لتعزيز التعاون فيما بينها؛ لتتكاتف لبناء اقتصادٍ سعودي، مزدهر ومستدام.

قيمنا

- الشغف
- الالتزام
- التحلي بالثقة
- التحلي بالأخلاق
- نشيطون
- متكاتفون

قائمة المصطلحات

GDP
الناتج المحلي الإجمالي

ECZA
هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة

إيجار
منصة سكنية وعقارية

GOSI
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

MHRSD
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

منشآت
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

مُدد
نظام إدارة الرواتب للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

قوى
منصة إلكترونية تتيح الوصول إلى خدمات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لقطاع العمل.

سابر
منصة إلكترونية للاعتماد وتقويم المطابقة للمستوردين والمصنعين.

ساند
برنامج تأمين مصمم لدعم العامل السعودي وأسرته ماليًا خلال فترة تعطله عن العمل لظروفٍ خارجةٍ عن إرادته.

ساسو
الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.

الغذاء والدواء

الهيئة العامة للغذاء والدواء.

زاتكا
هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

نظرةٌ متعمقة على الأنظمة واللوائح التشريعية

لقطاع التجزئة دورٌ محوريٌّ في بيئة الأعمال السعودية، لا من حيث مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل وحسب، بل كذلك من حيث الدور الهام الذي يمكنه القيام به في تحقيق أهداف رؤية 2030 فيما يخص تحسين جودة الحياة.

والهدف من هذه الدراسة التي أجرتها «مكاتفة» وشركة «باين آند كومباني» هو المساهمة في النمو المستدام لهذا القطاع من خلال إلقاء نظرةٍ شاملةٍ على المنظومة التشريعية، والتعرف على التحديات المحتملة التي قد تحد من نمو القطاع، وطرح بعض التوصيات التنظيمية لتجاوزها.

لقد أصبح قطاع التجزئة خلال العقود الأخيرة عنصرًا متزايد الأهمية في نسيج المجتمع السعودي، لا من حيث الإيرادات التي يدرّها وحسب، بل كذلك نظرًا إلى الإمكانات الاجتماعية والترفيهية والخبرات العملية التي يقدمها.

ولهذا، فقطاع التجزئة عنصرٌ أساسيٌّ في تحقيق أهداف رؤية 2030 مثل: تقليل اعتماد المملكة على النفط، وتنويع الاقتصاد، وبناء اقتصادٍ مزدهرٍ، ومجتمعٍ حيويّ من شأنه تحسين جودة الحياة وتمكين المواطنين.

لأجل هذا وذاك فقطاع التجزئة مهمٌّ لتحقيق هذه التطلعات، نظرًا للمساهمة الاقتصادية المباشرة التي يقدمها بالطبع، فضلًا عن قدرته على جذب العلامات التجارية المحلية والإقليمية والعالمية، واستحداث إجراءاتٍ متطورة، وممارساتٍ متقدمة، وخبراتٍ جمة.

والمملكة العربية السعودية في الواقع متقدمةٌ على أغلب الدول في التعامل مع تجارة التجزئة باعتبارها أكثر من مجرد إجراءاتٍ ومعاملاتٍ تجارية، ففي الوقت الذي تتعافى فيه البلاد من آثار جائحة كوفيد19- وتتطلع قدمًا إلى التعافي الاقتصادي، من المرجح أن نرى نموًا كبيرًا وابتكاراتٍ هائلةً في هذا القطاع.

ريال
2,976 مليار
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

523,353
موظفًا في القطاع

رؤية 2030
«قطاع التجزئة عنصرٌ أساسيٌّ في تحقيق أهداف رؤية 2030 المتمثّلة في بناء مجتمعٍ حيويّ واقتصادٍ مزدهر».

التراخيص والتصاريح
وزارة التجارة
وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
الدفاع المدني

الموارد البشرية
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
الهيئة العامة للإحصاء

تسجيل المنتجات
الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة
الهيئة العامة للغذاء والدواء
سابر
هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
وزارة التجارة
وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان

الزكاة، الضريبة، والجمارك
هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة

الإيجار وعمليات التشغيل
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
وزارة المالية
وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
وزارة التجارة

التجارة الإلكترونية
الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة
الهيئة العامة للغذاء والدواء
هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
وزارة التجارة
وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
الدفاع المدني
هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة
وزارة المالية

نمو القطاع
وزارة الاستثمار
وزارة السياحة
هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
وزارة الثقافة
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
وزارة المالية
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)

الأنظمة واللوائح والمنصات والوزارات والهيئات المسؤولة
* راجع قائمة المصطلحات للتعرف على الاختصارات